مواءمة الأطر المؤسسية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة ومتوازنة

[1]جمال صبحي حجير،[2]مؤيد عبدالرزاق الفواعير،[3]فراس أنور الجغبير،[4]توجان صالح الجغبير
[1] مستشار إدارة مشاريع،[2] جامعة الزيتونة، [3]كلية القادسية،[4] جامعة البلقاء التطبيقية

Aligning institutional frameworks to achieve sustainable and balanced tourism

[1] JAMAL SUBHI HAJJIR, [2]MOAYAD A. AL FAWAEER,[3] FIRAS ANWAR ALJAGHBEER, [4]TOJAN S. ALGHAGBEER

[1]PROJECT MANAGEMENT, Dr.j.hajjir@hotmail.com
[2]AL ZAYTONA UNIVERSITY, m.alfawaeer@zuj.edu.jo
[3]ALQADESEYA COLLEGE, drferasaljaghbeir@gmail.com
[4]BALQA APPLIED UNIVERSITY, tojangaghbeer@bau.edu.jo

تاريخ الاستلام: 08 / 10 /2025 تاريخ القبول: 11 /11 / 2025 تاريخ النشر: 10/ 04 / 2026

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل أبعاد التكامل بين سياسات السياحة والتخطيط الحضري في المدن العربية، من خلال دراسة الفجوة المؤسسية القائمة بين القطاعين، وانعكاساتها على تحقيق تنمية سياحية مستدامة ومتوازنة. تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن غياب التنسيق بين الأطر المؤسسية المعنية بالسياحة والتخطيط العمراني يؤدي إلى هدر الفرص التنموية وتشويه النسيج الحضري. وتعتمد الورقة في مقاربتها على مراجعة نقدية شاملة لمجموعة من الدراسات الأكاديمية، والتقارير المتخصصة، والخبرات العملية المرتبطة بالسياحة الحضرية وإعادة تنشيط النسيج العمراني، بهدف تقديم تحليل معمق للتجارب العربية في هذا المجال. ويشمل ذلك تحديد أوجه القصور المؤسسي، والثغرات التشريعية، والتحديات التخطيطية التي تعيق تحقيق التكامل الفعال بين القطاعين، مع التركيز على الأبعاد التي يمكن أن تُشكل مدخلًا لتحسين التنسيق وتعزيز الفعالية في إدارة التداخل بين السياحة والعمران. وتتوج الورقة بتقديم خريطة طريق تطبيقية للتكامل بين السياسات السياحية والتخطيط الحضري، تشمل ستة مستويات: المؤسسي، التشريعي، التخطيطي، التمويلي، المجتمعي، والرقمي، مع إبراز آليات التنفيذ المقترحة لكل مستوى. كما تسعى الورقة إلى إثراء الجدل التنموي حول السياحة الحضرية، وتعزيز توجهات صُنّاع القرار نحو نموذج تخطيط تشاركي، متكامل، ومستدام.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، السياحة المستدامة، الاقتصاد الدائري.

Abstract

This paper aims to analyze the dimensions of integration between tourism policies and urban planning in Arab cities, through examining the institutional gap between the two sectors and its implications for achieving sustainable and balanced tourism development.

The paper is grounded in the assumption that the absence of coordination between institutional frameworks concerned with tourism and urban planning leads to the loss of development opportunities and the distortion of the urban fabric. It adopts a comprehensive critical review of a range of academic studies, specialized reports, and practical experiences related to urban tourism and the revitalization of urban fabric, with the

objective of providing an in-depth analysis of Arab experiences in this field. This includes identifying institutional shortcomings, legislative gaps, and planning challenges that hinder effective integration between the two sectors, with particular emphasis on the dimensions that can serve as an entry point for improving coordination and enhancing efficiency in managing the interrelation between tourism and urban development.

The paper concludes by presenting a practical roadmap for integrating tourism policies with urban planning, encompassing six levels: institutional, legislative, planning, financial, community, and digital. It also highlights the proposed implementation mechanisms for each level. In addition, the paper seeks to enrich the developmental discourse on urban tourism and to strengthen policymakers' orientation towards a participatory, integrated, and sustainable planning model.

Keywords: Sustainable development, sustainable tourism, circular economy.

مقدمة:

تُعد السياحة الحضرية من أبرز أشكال السياحة الحديثة التي تلعب دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن حول العالم. تشير السياحة الحضرية إلى الأنشطة السياحية التي تُمارس داخل النطاق الحضري، والتي تشمل زيارة المواقع التاريخية، والمعالم الثقافية، والأسواق التقليدية، بالإضافة إلى الاستفادة من الخدمات الترفيهية والمرافق الحضرية المتنوعة. وقد شهدت السياحة الحضرية نموًا متزايدًا في العقدين الأخيرين نتيجة لزيادة التحضر وتغير أنماط السفر، حيث بات السياح يفضلون استكشاف المدن الكبرى التي تجمع بين التراث الثقافي والتطور العمراني الحديث.

في السياق العالمي، تلعب السياحة الحضرية دورًا جوهريًا في دعم الاقتصادات المحلية، لا سيما من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية. كما أنها تساهم في إعادة تأهيل المناطق الحضرية المتدهورة، وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى خلق فرص عمل متنوعة. ويُظهر الواقع أن المدن التي تمتلك مزيجًا متوازنًا بين التراث الثقافي والعمراني الحديث، إلى جانب بنية تحتية متطورة، تحظى بجاذبية أكبر على الصعيد السياحي، وهو ما ينعكس إيجابًا على تعزيز الهوية الحضارية وتنمية القطاعات المرتبطة بالسياحة[22].

في العالم العربي، تكتسب السياحة الحضرية أهمية متزايدة نظرًا لما تمتاز به المدن العربية من ثراء تاريخي وثقافي يمتد لآلاف السنين، فضلاً عن التطورات العمرانية والاقتصادية التي شهدتها العديد من المدن في العقود الأخيرة. فالمدن العربية تحتوي على مواقع أثرية وأسواقًا تراثية ذات قيمة ثقافية عالية، إلى جانب مدن حديثة ذات بنية تحتية سياحية متقدمة، ما يتيح إمكانيات فريدة لتنمية السياحة الحضرية. يبرز هذا التنوع كأحد أهم عوامل جذب السياح، سواء من الداخل أو الخارج، حيث تتيح التجربة الحضرية في المدن العربية استكشاف مزيج بين الماضي العريق والحاضر المعاصر[17] .

في الختام، تشكل السياحة الحضرية في العالم العربي مجالًا واعدًا للتنمية المستدامة، حيث تمتلك المدن العربية مقومات فريدة تمكنها من منافسة الأسواق العالمية إذا ما تم تفعيل استراتيجيات متوازنة تجمع بين المحافظة على التراث، وتحسين الخدمات، والابتكار في التجربة السياحية. لذا فإن الاهتمام الأكاديمي والعملي بهذا القطاع يعد ضرورة لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية الشاملة في المناطق الحضرية العربية[13] .

علاقة السياحة بالتخطيط الحضري: تشابك، تصادم، وفرص

تتسم العلاقة بين السياحة والتخطيط الحضري بالتعقيد والتشابك، إذ يشكل كل منهما عنصرًا مؤثرًا ومتأثرًا بالآخر في إطار التنمية الحضرية المستدامة. ففي الوقت الذي تُعتبر فيه السياحة عاملًا اقتصاديًا واجتماعيًا هامًا يمد المدن بالعوائد المالية ويوفر فرص العمل، فإن التخطيط الحضري يمثل الإطار التنظيمي الذي يحدد كيفية استخدام الموارد، توزيع الأنشطة، وضبط النمو العمراني بما يتوافق مع الرؤية الشاملة للمدينة[5] .

التشابك بين السياحة والتخطيط الحضري يظهر جليًا في اعتماد قطاع السياحة على البنية التحتية الحضرية من نقل، إقامة، خدمات عامة، ومرافق ترفيهية، وهي جميعها تخضع لعمليات تخطيط حضري متقنة. كما أن التخطيط الحضري يستفيد من السياحة كمحرك لتجديد المناطق الحضرية وإعادة تأهيل الأحياء التاريخية والثقافية، إذ توفر السياحة حوافز للاستثمار في ترميم المباني القديمة وتحسين المرافق العامة، ما يعزز جودة الحياة للسكان المحليين والزوار على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، يسهم التخطيط الحضري المدروس في خلق بيئات حضرية جاذبة تتسم بالأمان، النظافة، والتنظيم، ما يعزز تجربة السياح ويشجع على زيارتهم[14] .

في الختام، يمكن القول إن العلاقة بين السياحة والتخطيط الحضري هي علاقة تفاعل ديناميكية، تتضمن تشابكات عدة ومصادمات محتملة، لكنها تقدم أيضًا فرصًا واعدة لتعزيز التنمية المستدامة للمدن. يتطلب ذلك تبني سياسات تخطيطية مرنة، تشاركية، ومستدامة تدمج بين أهداف التنمية الاقتصادية، الحفاظ على البيئة، وحماية التراث الثقافي، مع ضمان استفادة السكان المحليين وتعزيز تجربتهم الحضرية والسياحية على حد سواء[16] [10] .

دو افع تقديم الورقة:

تنبع دوافع هذه الورقة من الحاجة الملحة لتطوير أُطر عمل متكاملة تعزز التنسيق بين القطاعات المعنية بالسياحة والتنمية الحضرية، وذلك لمواجهة التحديات المتزايدة وضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة تتوافق مع الأهداف الوطنية والإقليمية.

أهمية الموضوع في ضوء التحولات الحضرية ما بعد الجائحة:

تستعرض الورقة أهمية إعادة تقييم استراتيجيات التخطيط السياحي والحضري في ظل التحولات العميقة التي شهدتها المدن جراء جائحة كورونا، والتي فرضت ضرورة اعتماد نماذج مرنة ومستدامة تعزز قدرة المدن على التعافي وتضمن استدامة التنمية السياحية في المستقبل.

"يعتمد هذا البحث بشكل أساسي على الإطار المفاهيمي والتحليلي المطور في كتاب (حجير، 2025) بعنوان «السياحة المستدامة كأداة لإعادة تنشيط النسيج الحضري»، والذي يسلط الضوء على أهمية دمج مبادئ السياحة المستدامة ضمن استراتيجيات إعادة تأهيل النسيج الحضري. ويُركز الكتاب بشكل خاص على السياق العربي، مستعرضًا التحديات التنموية والبيئية والاجتماعية التي تواجه المدن العربية، ويطرح حلولًا وتوصيات عملية لتعزيز التكامل بين القطاع السياحي والتخطيط الحضري بما يحقق تنمية مستدامة وشاملة".

مشكلة الدراسة:

يُعتبر ضعف التنسيق بين السياسات السياحية والتخطيط الحضري في المدن العربية أحد التحديات الرئيسية التي تعيق التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي. فبينما تسعى السياسات السياحية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل، يهدف التخطيط الحضري إلى تنظيم الاستخدام الأمثل للأراضي، وتحسين جودة الحياة للسكان، وضمان استدامة الموارد الحضرية. إلا أن غياب التنسيق الفعّال بين هذين القطاعين يؤدي إلى تضارب في الأهداف، وإلى ممارسات تطويرية غير متكاملة تسبب آثارًا سلبية على النسيج الحضري والاقتصاد المحلي[12] .

من أبرز مظاهر هذا الضعف، عدم توافق الخطط والبرامج السياحية مع الخطط الحضرية طويلة الأمد، مما ينتج عنه توسعات عشوائية في المشاريع السياحية دون مراعاة البنية التحتية أو البيئة الاجتماعية المحيطة. كما يؤدي غياب التنسيق إلى نقص في التخطيط لمرافق النقل والخدمات العامة التي تلبي احتياجات كل من السكان المحليين والسياح على حد سواء. وهذا بدوره يسبب اختناقات مرورية، تدهور في البيئة الحضرية، وتراجع في جودة التجربة السياحية، ما يؤثر سلبًا على صورة المدينة وجاذبيتها[8] .

تشكل ظاهرة تعدد الأطر المؤسسية في قطاع السياحة والتخطيط الحضري أحد أبرز التحديات التي تواجه المدن العربية في تحقيق تنمية حضرية وسياحية متكاملة ومستدامة. فوجود عدة جهات حكومية، ووزارات، وهيئات مختلفة مسؤولة عن جوانب متفرقة من السياحة والتخطيط الحضري يؤدي غالبًا إلى تضارب في الأهداف، غموض في الصلاحيات، وتداخل في الاختصاصات، مما يعوق التنسيق الفعّال ويسبب تأخيرًا في تنفيذ السياسات والمشروعات التنموية[5] [14] [23] .

يظهر هذا التعدد في تعدد الجهات المسؤولة عن التخطيط الحضري مثل وزارات الإسكان، البلديات، هيئة المدن والمناطق التنموية، جنبًا إلى جنب مع الجهات المسؤولة عن السياحة كوزارات السياحة، لجان السياحة المحلية، والهيئات المعنية بحماية التراث الثقافي. وغالبًا ما تتباين أولويات هذه الجهات؛ فبينما يركز قطاع التخطيط الحضري على التنمية العمرانية وتحسين البنية التحتية، يولي قطاع السياحة اهتمامًا أكبر بتطوير المنتج السياحي وجذب الاستثمارات، ما قد يؤدي إلى تعارض في اتخاذ القرارات[15] .

من جراء ذلك، تواجه المدن صعوبات في تنفيذ مشاريع تطوير حضري سياحي متكامل، حيث تعيق الإجراءات البيروقراطية وتعقيدات الموافقات المشتركة سير العمل، ويُفقد التخطيط الاستراتيجي جودته بسبب قلة التنسيق. كما يؤدي هذا التضارب إلى حدوث فجوات في السياسات، لا سيما في مجالات مثل حماية المواقع التراثية، تنظيم استخدام الأراضي، وإدارة الموارد البيئية.

في الختام، إن معالجة مشكلة تعدد الأطر المؤسسية وتضارب الأولويات والاختصاصات يعد شرطًا ضروريًا لتعزيز كفاءة إدارة السياحة والتخطيط الحضري في المدن العربية، مما يساهم في تحقيق تنمية حضرية مستدامة، وخلق بيئة سياحية متكاملة تخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية.

يُعتبر غياب الاستراتيجيات المشتركة بين الجهات المعنية بالسياحة والتخطيط الحضري في المدن العربية من العقبات الكبرى التي تؤثر على تحقيق تنمية حضرية وسياحية متكاملة ومستدامة. يتجلى هذا الغياب في عدم وجود أُطر تشريعية وإدارية موحدة تجمع بين السياسات والتوجهات المختلفة، ما يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف الفاعلية في تنفيذ الخطط التنموية . [14]

في الختام، يمثل غياب الاستراتيجيات المشتركة مشكلة مركبة تشمل الأبعاد التشريعية، الإدارية، والتنفيذية، ويشكل تحديًا رئيسيًا أمام التنمية المستدامة في المدن العربية. لذا فإن تطوير أُطر استراتيجية موحدة وشاملة، تدعم التنسيق والتكامل بين جميع الجهات، يعد ضرورة حتمية لتعزيز فاعلية السياسات وتحقيق تنمية حضرية وسياحية ناجحة ومتوازنة.

المبحث الأول

مراجعة الأدبيات

تشكل السياحة المستدامة والتخطيط الحضري عنصرين متكاملين في تحقيق التنمية الحضرية التي تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء. تُعرف السياحة المستدامة بأنها نموذج سياحي يسعى إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات السياح والمجتمعات المحلية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية للأجيال القادمة. وفي المقابل، يُعد التخطيط الحضري إطارًا شاملاً يُنظم استخدام الأراضي، البنية التحتية، والخدمات العامة بهدف تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المتوازنة داخل المدينة[12] .

من ناحية أخرى، تفرض السياحة المستدامة تحديات على التخطيط الحضري، إذ تتطلب تطوير بنى تحتية مرنة تستجيب للتقلبات في أعداد الزوار، مع ضمان شمولية الخدمات لجميع السكان، وعدم خلق تفرقة بين السكان المحليين والزوار. وهذا يستدعي تخطيطًا حضريًا يدمج مكونات اجتماعية واقتصادية وبيئية متوازنة، مع إشراك المجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرار لضمان تقبل التنمية السياحية وعدم التأثير سلبًا على الهوية الثقافية للمكان.

علاوة على ذلك، تظهر الحاجة إلى استخدام أدوات وتقنيات متقدمة في التخطيط الحضري لتعزيز استدامة السياحة، مثل نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، النمذجة الحضرية، وتحليل البيانات الكبيرة، التي تتيح فهم أفضل لأنماط الحركة السياحية وتأثيراتها، مما يسهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية[19] .

تؤكد الأدبيات والدراسات العالمية على أن دمج السياحة المستدامة ضمن التخطيط الحضري ليس خيارًا بل ضرورة حتمية لمواجهة التحديات المتزايدة للنمو السكاني، التغير المناخي، وضغوط التنمية الاقتصادية، خصوصًا في المدن ذات الأهمية السياحية. وبذلك، يمكن تحقيق تنمية حضرية تراعي متطلبات الحاضر وتحافظ على إمكانيات المستقبل، من خلال سياسات متكاملة تعزز التعاون بين القطاعات المختلفة وتحقق مصالح جميع الأطراف المعنية.

يُعد التخطيط التكاملي (Integrated Planning) من النظريات الحديثة في مجال التخطيط العمراني والإدارة العامة، التي تهدف إلى تجاوز الأساليب القطاعية التقليدية من خلال دمج مختلف القطاعات والأنظمة ضمن إطار تخطيطي موحد ومتجانس. ويُركز هذا النموذج على التناسق بين الأهداف والسياسات والإجراءات عبر جميع مستويات الإدارة لضمان تحقيق التنمية المستدامة والشاملة[12] .

تُشير النظريات التكامليّة إلى أن المشكلات الحضرية والبيئية والاجتماعية ليست منعزلة، بل متشابكة، مما يستدعي مقاربة شمولية تعالج الترابط بين البُنى التحتية، الاستخدامات الأرضية، الموارد الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية والثقافية. وتؤكد على أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات.

كما تُبرز نظريات التخطيط التكاملي أهمية المشاركة المجتمعية، حيث يتم إشراك مختلف الفاعلين المحليين في تحديد الأهداف ووضع الخطط، مما يعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية ويضمن تقبل وتنفيذ السياسات بشكل أكثر فعالية[25].

في سياق التخطيط الحضري والسياحة، يتيح التخطيط التكاملي إمكانية التنسيق بين السياسات السياحية، الحضرية، والبيئية، مما يساعد على تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة تحافظ على الموارد وتحسن جودة الحياة. كما يُمكن توظيف أدوات تقنية مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والمنصات الرقمية لدعم عمليات التخطيط وتحليل البيانات بشكل متكامل.

ختامًا، تُعتبر نظريات التخطيط التكاملي إطارًا نظريًا وإجرائيًا هامًا في مواجهة تحديات التخطيط الحضري المعقدة، وتوفير حلول مستدامة من خلال التعاون بين مختلف القطاعات والأطراف المعنية، مما يعزز فرص التنمية الشاملة والمتوازنة في المجتمعات الحديثة.

1. **نموذج برشلونة (إسبانيا):** شهدت برشلونة تحوّلًا حضريًا بارزًا من خلال استراتيجية شاملة لتعزيز السياحة المستدامة ضمن إطار التخطيط الحضري المتكامل. بعد استضافة الألعاب الأولمبية عام 1992، اعتمدت المدينة خطة طويلة الأمد هدفت إلى تطوير البنية التحتية، حماية التراث الثقافي، وتنويع المنتج السياحي لتجنب الاعتماد المفرط على السياحة الجماعية. ركزت الخطة على إشراك المجتمع المحلي في صنع القرار، إدارة تدفقات السياح لتقليل الازدحام، وتطوير مناطق سياحية متعددة لتوزيع الفوائد الاقتصادية بشكل عادل. ساعد هذا التكامل في تعزيز جودة الحياة للسكان المحليين وتحسين تجربة الزوار[25] .
2. **نموذج كيب تاون (جنوب أفريقيا):** تميزت كيب تاون بتبني نهج تخطيطي تكاملي يدمج بين التنمية الحضرية والسياحة البيئية والثقافية، مع مراعاة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الفريدة للمدينة. استخدمت كيب تاون التخطيط التكاملي لإعادة تأهيل المناطق الحضرية المهمشة، وتطوير البنية التحتية السياحية المستدامة، مع التركيز على حماية البيئة الطبيعية مثل جبل تيبل. كما تبنت المدينة سياسات تشاركية تعزز مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير السياحة، مما ساهم في خلق فرص عمل وتحسين ظروف الحياة مع الحفاظ على الهوية الثقافية[25] .
3. **نموذج فيينا (النمسا):** تعتمد فيينا على نموذج تخطيط حضري متكامل يرتكز على الاستدامة والابتكار في إدارة السياحة. من خلال استراتيجيات مدروسة، تم دمج السياحة ضمن الخطط الحضرية التي تركز على التنقل المستدام، الحفاظ على المساحات الخضراء، وتطوير ثقافة المدينة مع الحفاظ على التراث التاريخي. كما توفر فيينا منصات تكنولوجية متقدمة لدراسة تدفقات السياح وتحليل تأثيراتهم، مما يمكن صناع القرار من اتخاذ إجراءات تنظيمية فعالة. ويُعزى نجاح فيينا إلى الحوكمة المتعددة المستويات والتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني[25] ..

تناول الباحثون استعراض مجموعة من الدراسات السابقة للوقوف على حقيقة المشكلة والأسباب الحقيقية التي تدعو إلى تصميم المقترح الجديد، فكانت على النحو التالي:

1/ دراسة تغريد حمدي ضويعن الجهني(2019)، بعنوان السياحة الحضرية نحو نموذج سياحي مستدام للمدن المتوسطة الحجم، مدينة العلا أنموذجا، تناولت تحليلا شاملا للسياحة الحضرية في مدينة العلا بالمملكة العربية السعودية، باستخدام تحليل SWOT وأدوات نظم المعلومات الجغرافية، وسلطت الضوء على إعادة توزيع الخدمات للمجتمع المحلي وتحسين البيئة العمرانية.

2/ دراسة مرتضى صالح عباس الأسدي (2024) المواقع السياحية في أهوار الجبايش جنوبي العراق وإمكانية تنميتها، حيث عرض المواقع السياحية الحالية والمقترحة في أهوار الجبايش، مثل المتحف الأواري، كورنيش الجبايش، نصب الشهيد، وناقش التحديات الحالية التي تعرقل التنمية السياحية مثل نقص الخدمات، البنية التحتية، السيولة السياحية.

3/ دراسة الأمم المتحدة (2024)، لمشروع السومري، وهو مشروع ثقافي واقتصادي لإعادة تأهيل الأهوار كوجهة سياحية، يشمل تدريب السكان، تطوير البنية التحتية، إنشاء قرية بيئية، ومصنع للقوارب التقليدية والحرف اليدوية.

4/ دراسة المنظمة الدولية للهجرة (2023)، يتناول البيت الأهواري، مشروع بيئي سياحي، يتم بناؤه من مواد محلية مستدامة، قصب، بردى، طين، وتم استخدامه كفندق بيئي داخل الأهوار، وهو يدعم السياحة البيئية بشكل مباشر، وافتتح بمساهمة من المنظمة الدولية للهجرة.

5/ دراسة جامعة كربلاء (2024) حاولت الدراسة ابراز دور التخطيط لتنمية سياحية مستدامة في محافظة كربلاء، عملت على ربط التطوير السياحي بدور التنمية الحضرية عبر فهم السياسات التنموية المحلية.

وفي الختام، تجمع الدراسات المستعرضة رؤية واضحة حول أهمية اعتماد نهج تخطيط متكامل ومستدام في تطوير السياحة الحضرية والبيئية ضمن سياقات مختلفة. تتفق هذه الدراسات على أن نجاح التنمية السياحية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتنسيق الجهود بين تطوير البنية التحتية، الحفاظ على البيئة، وتمكين المجتمعات المحلية من خلال التدريب والمشاركة الفاعلة. كما تؤكد على ضرورة دمج التخطيط العمراني والسياسات التنموية لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.

المبحث الثاني

الاطار المنهجي

استخدمنا في هذا البحث المنهج التحليلي-نظري وتطبيقي، وذلك من خلال تحليل محتوى السياسات والخرائط التنظيمية، واستخدام أدوات تحليل SWOT و.PESTLE، إضافة إلى توظيف كتاب (السياحة المستدامة) للدكتور جمال حجير كمصدر تحليلي تطبيقي رئيس.

التحليل

على الرغم من التطورات المؤسسية في السياسات الحضرية والسياحية، تبرز فجوة معرفية واضحة في توفر خارطة طريق مؤسسية موحدة توجه عمل الجهات المسؤولة في المدن العربية. تعمل معظم المبادرات الإقليمية على تحديد إطار عام للتنمية الحضرية أو السياحية، لكنها تقصر غالبًا في تقديم خطوات تنفيذية مفصلة قابلة للتطبيق على المستويين المحلي والبلدي.

في هذا الإطار، يقدم تقرير Union for the Mediterranean (UfM) Strategic Urban Development Action Plan 2040 إطارًا استراتيجيًا شاملًا يدعو إلى تنسيق السياسات والمشاركة المدنية وتعزيز قدرات المدن، لكنه يظل عامًّا ولا يوفر خططًا تنفيذية عملية قابلة للتكرار على مستوى المدن العربية .ufmsecretariat.org

وبالمثل، تسلّط Jordan National Urban Policy (JNUP)الضوء على الحاجة إلى أُطر تنظيمية توجه تنسيق الجهود المؤسسية بين الوزارات، واعتُبر خطوة إيجابية نحو التخطيط المندمج، إلا أنه لم يتضمن بعد خارطة طريق تنفيذية واضحة للتنفيذ على أرض الواقع .The United Nations in Jordan

وفي قراءتنا النقدية لتجارب مدن عربية، ندرج أمثلة من الأردن، فوفقا لتقرير Amman Resilience Strategyمن شبكة المدن المقاومة، يظهر أن السياسات ترتكز على الأبعاد المناخية والبنية التحتية مع ثغرات في دمج السياحة ضمن التخطيط الحضري المتكامل .Resilient Cities Network ، ومن الأمثلة الحية مشروع عبدلي الجديد، الذي ركّز على تطوير مراكز أعمال وسكن فاخر، ولكن يتضح افتقاره إلى مرافق سياحية وتعزيز قابلية المشاة، ما يشير إلى انفصال واضح بين البُعدين الحضري والسياحي.

وفي المملكة العربية السعودية، في جدة، صدر تقرير من UN-Habitatعام 2020 يظهر أن التخطيط الحضري يركز على تنظيم البناء واللوائح دون دمج كافٍ للاستراتيجية السياحية المتكاملة .unhabitat.org، وفي دراسة حديثة في مجلة *Sustainability* تُبين أن الحي التاريخي في جدة يواجه تحديات التوازن بين المحافظة على التراث وتوسيع المنتج السياحي، لكن تنفيذ التخطيط يظل مجزأً بين الجهات التنظيمية والتراثية .MDPI.

وكذلك الأمر نراه في القاهرة، والرباط، فوفقا لنشرة"Urban Mobility in Arab Cities" ، تظهر القاهرة والرباط في طياتها تحديات مشتركة في التنقل والتخطيط الحضري التي تؤثر على دمج السياحة ضمن النسيج الحضري المتجدد .araburban.org ، كما قارن الباحثون بين القاهرة وعمان وأبرزوا مشاكل مثل الاكتظاظ المروري والتلوث وعدم التنسيق المؤسسي في دعم السياحة الحضرية.

تشير الأدبيات الدولية والتقارير الصادرة عن منظمات مرموقة إلى أن غياب التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بالتخطيط الحضري والسياحة يؤدي إلى تنفيذ مشاريع سياحية غير مندمجة بشكل فعّال ضمن النسيج العمراني، مما يقلل من استدامتها وأثرها الاجتماعي والاقتصادي .(UN-Habitat, 2020)

بالإضافة إلى ذلك، يبرز التناقض بين الخطط الهيكلية طويلة الأمد والخطط التسويقية السياحية كأحد العوامل التي تؤدي إلى صراعات في تخصيص الموارد وتنظيم الوجهات السياحية، مما يؤثر سلبًا على الفعالية الكلية للسياسات التنموية (OECD, 2018).

لمعالجة هذه التحديات، توصي منظمة السياحة العالمية (UNWTO) بإنشاء هيئات أو وحدات عمل مشتركة تُعنى بتنسيق السياسات بين القطاعات الحضرية والسياحية، بهدف ضمان التكامل والتعاون بين الأطراف المختلفة .(UNWTO, 2019) .

علاوة على ذلك، تؤكد تقارير البنك الدولي على أهمية إشراك السكان المحليين في رسم السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية السياحية، حيث يعزز هذا التشارك من قبول المجتمع للمشاريع ويضمن استفادته من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها.(World Bank, 2017) .

خريطة الطريق المقترحة

يهدف هذا التطبيق إلى توفير إطار شامل ومنهجي يدعم صناع القرار والجهات المعنية في تنسيق جهودهم وتعزيز كفاءة المشاريع السياحية، من خلال استعراض ومعالجة ستة مستويات رئيسية ترتبط ببعضها وتكمل بعضها البعض لتحقيق رؤية متكاملة ومستدامة.

تبدأ هذه المستويات من الإطار المؤسسي الذي يرتكز على إنشاء "مجلس تنسيقي مشترك" بين الجهات المعنية بالسياحة والبلديات، مرورًا بالجوانب التشريعية والتخطيطية التي تضع الأسس القانونية والفنية لتنفيذ المشاريع، وصولًا إلى التمويل الذي يشكل العمود الفقري لإنجاز هذه المشاريع.

كما يولي التطبيق أهمية كبيرة للمستوى المجتمعي، حيث يُعزّز مشاركة المجتمع المحلي بوصفه عنصرًا فاعلًا ومستفيدًا أساسيًا، ولا يغفل الدور الحيوي للمستوى الرقمي في تفعيل الربط بين السياحة والتخطيط الحضري عبر منصات تكنولوجية متطورة.

وسوف نتناول هذه المستويات بالعرض، وتوضيحها من خلال الجداول، على النحو التالي:

جدول رقم (1) المستوى الأول:

#	الاستراتيجية / الآلية	الأهمية	المزايا	الإيجابيات	السلبيات	الأدوات	الأثر في السياحة المستدامة
1	تأسيس مجلس تنسيقي رسمي بقانون	يمنح المجلس صلاحيات رسمية وشرعية.	يضمن استمرارية المجلس وفاعلية قراراته.	شرعية عالية، التزام رسمي، دعم مالي	قد يستغرق إصدار التشريع وقتًا طويلاً.	تشريعات، قرارات حكومية، دعم قانوني.	يضمن تخطيط متكامل طويل الأمد للسياحة والتنمية الحضرية.
2	آلية الاجتماعات الدورية	تحافظ على التواصل المستمر بين الأطراف.	متابعة مستمرة للمشروعات والسياسات.	تعزيز الشفافية، سرعة التعامل مع المشكلات.	قد تصبح روتينية إذا لم تُدار بشكل فعال.	جداول زمنية، منصات اجتماعات (فيزيائية أو إلكترونية).	دعم استدامة السياسات عبر تحديثات مستمرة وتكييف الخطط.
3	فرق عمل متخصصة داخل المجلس	تركز على قضايا محددة (التخطيط، التراث، التسويق).	تعزيز التخصصية والدقة في اتخاذ القرار.	جودة أعلى في تنفيذ المشاريع.	قد يؤدي إلى تعقيد البيروقراطية.	وثائق عمل، فرق فنية، خبراء ومتخصصون.	رفع جودة المشروعات وتحسين تجربة السياح والمواطنين.
4	إشراك المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية	يضمن تمثيلًا متنوعًا وآراء متنوعة.	يرفع من شرعية القرارات ويعزز القبول الاجتماعي.	تقليل النزاعات المجتمعية، تعزيز الدعم المحلي.	صعوبة التوافق على جميع الآراء.	اجتماعات مفتوحة، حملات توعية، ورش عمل تشاركية.	يشجع على السياحة المسؤولة والمشاركة المجتمعية الفعالة.
5	نظام تقارير ومتابعة شفافة	يضمن محاسبة واضحة وشفافية الأداء.	بناء ثقة الأطراف وتحسين اتخاذ القرارات.	رفع مستوى المساءلة والكفاءة.	قد يسبب ضغطًا على الأعضاء ويحتاج وقتًا.	أنظمة إدارة مشاريع، قواعد بيانات، تقارير دورية.	يساهم في تطوير مستدام من خلال تقييم الأداء وتحسينه.
6	توفير موارد مالية وتقنية مشتركة	ضمان استمرارية ودعم عمليات المجلس.	تمويل مستدام، تجهيزات تكنولوجية حديثة.	تحسين قدرة المجلس على التنفيذ.	تحديات في تخصيص الميزانيات بين الأطراف.	موازنات مشتركة، دعم حكومي، شراكات مع القطاع الخاص.	دعم مشاريع سياحية مستدامة ومتكاملة وممولة بشكل كافٍ.
7	بروتوكولات تعاون واتفاقيات إطار عمل	ترسي قواعد واضحة للتعاون والتنسيق.	تقليل النزاعات، وضوح المهام والمسؤوليات.	تسهيل العمل المشترك وتقليل التعقيد.	مرونة أقل إذا كانت الاتفاقيات جامدة.	وثائق اتفاق، جلسات تفاوض، استشارات قانونية.	تعزيز التعاون المؤسسي ودعم تطبيق استراتيجيات مستدامة.

المصدر: المؤلفون.

جدول رقم (2) المستوى الثاني:

#	الاستراتيجية / الآلية	الأهمية	المزايا	الإيجابيات	السلبيات	الأدوات	الأثر في السياحة المستدامة
1	تأسيس مجلس تشريعي بموجب قانون موحد	يضمن وجود إطار قانوني رسمي موحد.	يسهّل تطبيق السياسات التشريعية عبر الجهات المختلفة.	يعزز التناسق ويقلل التداخل التشريعي.	إجراءات تشريعية طويلة ومعقدة.	قوانين، لائحة تنظيمية، دعم برلماني.	توحيد معايير التخطيط السياحي بما يدعم الاستدامة.
2	إعداد دليل إرشادي موحد للمخططات الهيكلية	توحيد المعايير والآليات الفنية.	يسهل توجيه التخطيط ويوفر مرجعية واضحة.	يحد من التشتت في تطبيق المشاريع.	قد لا يناسب اختلافات السياقات المحلية.	وثائق إرشادية، نماذج تخطيط، ورش تدريبية.	ضمان تماسك الخطط الهيكلية لتحقيق تنمية مستدامة.
3	تشكيل لجان خبراء متعددة التخصصات	ضمان شمولية الرؤية التشريعية والفنية.	دمج الخبرات من التخطيط، البيئة، السياحة، القانون.	قرارات متوازنة ومدروسة.	تعقيد في اتخاذ القرار وزيادة الوقت.	خبراء، جلسات استشارية، تحليل بيانات.	تحسين جودة التشريعات وزيادة قابليتها للتطبيق.
4	تنظيم ورش عمل تشاركية مع أصحاب المصلحة	رفع مستوى المشاركة والشفافية.	توافق أكبر، تقليل مقاومة التنفيذ.	إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.	إدارة الآراء المختلفة قد تكون معقدة.	ورش عمل، استبيانات، جلسات حوارية.	تعزيز قبول التشريعات وتعزيز الالتزام بالتنفيذ.
5	تطوير منصة إلكترونية للتشريعات والتوجيهات	تيسير الوصول إلى الوثائق وتحديثها.	تسهيل مشاركة المعلومات ومتابعة التعديلات.	شفافية وتحسين التواصل بين الجهات.	يحتاج دعم فني مستمر وتدريب المستخدمين.	نظام إدارة محتوى، بوابة إلكترونية، دعم تقني.	تعزيز تطبيق التشريعات بشكل متسق وفعال.
6	صياغة آليات مراجعة وتقييم دورية للدليل	ضمان تحديث التشريعات بما يتوافق مع التطورات.	المحافظة على ملائمة القوانين والسياسات.	تقليل التخلف التشريعي والاستجابة السريعة.	قد يواجه مقاومة من بعض الأطراف.	لجان مراجعة، تقارير تقييم، مؤشرات أداء.	دعم السياحة المستدامة من خلال مرونة التشريعات.
7	اعتماد معايير بيئية واجتماعية إلزامية في التشريع	حماية البيئة والمجتمع ضمن خطط التنمية.	تقليل الأضرار البيئية والاجتماعية.	تشجيع السياحة المسؤولة والمستدامة.	قد تزيد التكاليف على المستثمرين.	معايير بيئية، دراسات تأثير، متطلبات قانونية.	ضمان توافق المشاريع السياحية مع أهداف الاستدامة.

المصدر: المؤلفون

جدول رقم (3) المستوى الثالث:

#	الاستراتيجية / الآلية	الأهمية	المزايا	الإيجابيات	السلبيات	الأدوات	الأثر في السياحة المستدامة
1	دمج تقييم الأثر السياحي كجزء إلزامي من الخطط	يضمن النظر في التأثيرات البيئية والاجتماعية والسياحية قبل الموافقة على المشاريع	حماية البيئة والنسيج الحضري	تقليل الأضرار، تحسين جودة التخطيط	زيادة الوقت والجهد في إعداد التقييمات	معايير تقييم، دراسات أثر، نظم معلومات جغرافية (GIS)	يدعم سياحة مسؤولة ومستدامة مع مراعاة السياق المحلي
2	إنشاء وحدة متخصصة لتقييم الأثر داخل بلديات ومديريات التخطيط	توفير خبرة فنية متخصصة ومتابعة مستمرة	تحسين دقة التقييم وسرعة اتخاذ القرار	استجابة أسرع وأكثر تخصصًا	تكلفة مالية لتأسيس الوحدة	خبراء تقييم، برامج تحليل بيانات، أدوات قياس الأداء	تعزيز فعالية التنفيذ ومراقبة الأثر البيئي والاجتماعي
3	وضع بروتوكولات وإجراءات واضحة لتقييم الأثر السياحي	توحيد منهجية العمل بين الجهات المختلفة	زيادة الشفافية والتناسق في التقييم	تسهيل التعاون بين الجهات	قد تعيق المرونة في بعض الحالات	أدلة إجرائية، نماذج تقييم، ورش تدريبية	تحقيق معايير متسقة في تطوير المشاريع السياحية
4	تدريب وتأهيل الكوادر المختصة في تقييم الأثر	رفع كفاءة القائمين على إعداد التقييمات	تحسين جودة الدراسات والمخرجات	تعزيز الثقة بالبيانات	استغراق الوقت والتكلفة في التدريب	برامج تدريب، شهادات مهنية، ورش عمل	تحسين القدرة على اتخاذ قرارات مستدامة ومدروسة
5	إشراك المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة في تقييم الأثر	دمج وجهات نظر المجتمع ورفع القبول المحلي	دعم المشاركة المجتمعية والشفافية	تقليل النزاعات وزيادة الدعم	صعوبة إدارة الآراء المختلفة	اجتماعات عامة، استبيانات، منصات تواصل	تعزيز السياحة المستدامة عبر دعم المجتمع المحلي
6	اعتماد تقنيات النمذجة والمحاكاة لتقييم السيناريوهات	تقييم آثار المشاريع المستقبلية بشكل دقيق	تمكين تخطيط استباقي وتعديل الخطط	تقليل المخاطر وتحسين التخطيط	الحاجة إلى أدوات وتقنيات متطورة	برامج نمذجة، نظمGIS ، تحليلات بيانات	تعزيز التخطيط المرن والمتكامل مع تقليل الآثار السلبية
7	تقارير تقييم دورية ومراجعة مستمرة	ضمان متابعة الأثر وتحديث الخطط حسب النتائج	تعزيز المساءلة والشفافية	تصحيح مسارات المشاريع عند الحاجة	عبء إضافي على الجهات المعنية	أنظمة تقارير، مؤشرات أداء، اجتماعات مراجعة	تحسين استدامة المشاريع من خلال المراقبة والتقييم المستمر

المصدر: المؤلفون.

جدول رقم (4) المستوى الرابع:

#	الاستراتيجية / الآلية	الأهمية	المزايا	الإيجابيات	السلبيات	الأدوات	الأثر في السياحة المستدامة
1	إنشاء صندوق تمويل مشترك بين البلديات ووزارات السياحة	يوفر موارد مالية مخصصة ومتنوعة.	توزيع المخاطر وزيادة القدرة التمويلية.	تمويل مستدام، دعم المشاريع الكبرى.	تعقيد في إدارة الصندوق وتحديد الأولويات.	لوائح تشغيلية، آليات إدارة مالية، تقارير شفافية.	يتيح تنفيذ مشاريع سياحية متكاملة تدعم التنمية الحضرية المستدامة.
2	تحفيز الشراكات مع القطاع الخاص (PPP)	زيادة الموارد المالية والتقنية.	تسريع تنفيذ المشاريع، جذب استثمارات جديدة.	تقليل العبء المالي على القطاع العام.	مخاطر تفاوت الأهداف بين الشركاء.	عقود شراكة، اتفاقيات قانونية، آليات مراقبة.	يعزز الابتكار والاستدامة المالية للمشاريع السياحية.
3	تخصيص ميزانيات سنوية موجهة للمشاريع المشتركة	ضمان استمرارية التمويل بشكل دوري.	استقرار مالي للمشاريع وتخطيط أفضل.	قدرة على تنفيذ خطط طويلة الأمد.	محدودية الميزانية وتأثيرها على قطاعات أخرى.	ميزانيات حكومية، خطط تنفيذ سنوية، رقابة مالية.	يحقق استدامة المشاريع السياحية ضمن النسيج الحضري.
4	إطلاق أدوات تمويل بديلة مثل السندات الخضراء والسياحية	جذب استثمارات اجتماعية وبيئية.	تعزيز التمويل المستدام والابتكار المالي.	فتح مصادر جديدة للتمويل وتقليل التلوث المالي.	تعقيد في إصدار وإدارة هذه الأدوات.	سندات، آليات إصدار وتداول، تقييم الأثر البيئي.	دعم المشاريع التي تراعي الاستدامة البيئية والاجتماعية.
5	إنشاء منصات تمويل جماعي (Crowdfunding)للمشاريع السياحية	تفعيل دور المجتمع في دعم المشاريع.	زيادة الوعي والمشاركة المجتمعية.	دعم تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة.	محدودية المبالغ الممكن جمعها.	منصات إلكترونية، حملات توعية، نظم دفع آمنة.	يشجع على السياحة المجتمعية والمسؤولة.
6	شراكات تمويل مع منظمات دولية وجهات مانحة	تعزيز الموارد والدعم الفني.	الحصول على تمويل بشروط ميسرة وخبرات.	دعم تقني ومالي للمشاريع الكبرى.	شروط تقييد حرية التنفيذ أحيانًا.	اتفاقيات تعاون، تقارير دورية، متابعة مشروعات.	يسرع تنفيذ المشاريع السياحية المستدامة ويزيد كفاءتها.
7	نظام رقابي مالي مشترك وشفاف	ضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.	تقليل الفساد والهدر المالي، زيادة الثقة.	تعزيز الشفافية والمساءلة.	يتطلب بناء قدرات ورقابة مستمرة.	أنظمة تقارير، لجان مراقبة، نظم تدقيق داخلي وخارجي.	يدعم استدامة التمويل وفعالية تنفيذ المشاريع.

المصدر: المؤلفون

جدول رقم (5) المستوى الخامس:

#	الاستراتيجية / الآلية	الأهمية	المزايا	الإيجابيات	السلبيات	الأدوات	الأثر في السياحة المستدامة
1	إشراك المجتمع المحلي في صناعة القرار	يعزز قبول المشاريع ويضمن تمثيل مصالح السكان.	تعزيز الشفافية والثقة بين الجهات والمجتمع.	تقليل الاحتكاك والنزاعات المحلية.	قد يطيل عملية اتخاذ القرار بسبب تعدد الآراء.	اجتماعات استشارية، لجان محلية، منصات حوار.	يخلق بيئة سياحية أكثر استدامة ومسؤولية اجتماعيًا.
2	تمكين السكان عبر برامج تدريبية وتوعوية	يرفع وعي السكان بدورهم في حماية وتنمية السياحة.	بناء قدرات المجتمع وتعزيز المشاركة الفعالة.	تعزيز ملكية المشروع من قبل المجتمع.	يحتاج استثمار زمني ومالي.	ورش عمل، مواد تعليمية، حملات توعية.	دعم السياحة المسؤولة والحفاظ على الموارد المحلية.
3	تطوير مشاريع سياحية مجتمعية (Community-Based Tourism)	يدمج السكان كمستفيدين مباشرين.	تحقيق فوائد اقتصادية مباشرة للسكان المحليين.	زيادة فرص العمل والتنمية الاقتصادية.	تحديات في التنظيم وإدارة المشاريع.	دعم فني، شراكات، تمويل مجتمعي.	تعزيز استدامة المجتمعات وتنوع المنتجات السياحية.
4	منصات تواصل إلكترونية للمجتمع المحلي	تسهيل تبادل المعلومات والمشاركة في التخطيط.	زيادة الشفافية وسرعة الاستجابة للمتطلبات.	تمكين الشباب والفئات المختلفة من المشاركة.	قد يواجه تحديات في الوصول والمهارات الرقمية.	تطبيقات تواصل، مواقع تفاعلية، مجموعات نقاش.	زيادة المشاركة المجتمعية في تعزيز السياحة المستدامة.
5	آليات مشاركة الأرباح أو المزايا الاقتصادية	تحفيز المجتمع للمحافظة على الموارد ودعم السياحة.	تعزيز الدافعية للاستثمار في الحفاظ على البيئة.	تقليل مقاومة المشاريع الجديدة.	تحديات في وضع قواعد عادلة ومتابعة التنفيذ.	عقود شراكة، نظم مالية، اتفاقيات محلية.	تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للمجتمعات.
6	تنظيم فعاليات ومهرجانات محلية سياحية	تسليط الضوء على التراث والثقافة المحلية.	رفع الوعي السياحي وجذب الزوار.	دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الهوية الثقافية.	قد تتطلب موارد كبيرة وتخطيطًا معقدًا.	دعم لوجستي، تمويل، حملات إعلامية.	دعم السياحة الثقافية وحماية التراث المحلي.
7	إشراك منظمات المجتمع المدني والشباب	زيادة التفاعل والديناميكية المجتمعية.	استقطاب طاقات جديدة وتحفيز المبادرات.	تنويع النشاطات السياحية ودعم الاستدامة.	صعوبة التنسيق بين عدد كبير من الجهات.	شراكات، ورش عمل، دعم تقني وتمويلي.	تعزيز مشاركة أوسع وأشمل في التنمية السياحية المستدامة.

المصدر: المؤلفون

جدول رقم (6) المستوى السادس:

#	الاستراتيجية / الآلية	الأهمية	المزايا	الإيجابيات	السلبيات	الأدوات	الأثر في السياحة المستدامة
1	تطوير منصة متكاملة لإدارة البيانات السياحية والحضرية	توحيد مصادر البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة.	تحسين التنسيق وتسهيل الوصول إلى المعلومات.	دعم التخطيط الذكي والتنبؤ بالاحتياجات.	تكلفة التطوير والصيانة عالية.	قواعد بيانات، أنظمةGIS ، تحليلات بيانات.	تحسين التخطيط السياحي مع تقليل الأثر السلبي على المدينة.
2	تطبيقات تفاعلية للمواطنين والزوار	تمكين المشاركة المجتمعية وجمع ردود الفعل في الوقت الفعلي.	زيادة شفافية العمليات وتعزيز تجربة المستخدم.	تحسين الخدمات السياحية والتخطيط المتجاوب.	تحديات في ضمان الاستخدام الواسع والمتنوع.	تطبيقات الهواتف الذكية، منصات تواصل، خرائط تفاعلية.	تعزيز السياحة المسؤولة والمشاركة المجتمعية الفعالة.
3	استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط السياحية	تحسين فهم سلوك الزوار والتأثيرات الحضرية.	دعم اتخاذ قرارات دقيقة وفعالة.	تقليل الهدر وتحسين تخصيص الموارد.	تعقيد تقني واحتياج لمتخصصين.	خوارزمياتAI ، منصات تحليل البيانات، نمذجة توقعات.	زيادة استدامة وإنتاجية قطاع السياحة الحضرية.
4	دمج الواقع الافتراضي والمعزز في التخطيط السياحي	تعزيز تجربة الزائر وتحسين التخطيط من خلال المحاكاة.	تسهيل تصور المشروعات المستقبلية.	دعم التعليم والتسويق السياحي.	تكلفة عالية وتعقيدات تقنية.	نظاراتVR/AR ، برامج محاكاة، منصات تفاعلية.	رفع جودة التخطيط وتعزيز التفاعل مع البيئة الحضرية.
5	تطوير بوابات إلكترونية للتنسيق بين الجهات المعنية	تسهيل التنسيق المؤسسي وتبادل الوثائق والمعلومات.	زيادة الفاعلية وتقليل البيروقراطية.	سرعة اتخاذ القرار وتحسين التواصل.	قد تواجه مقاومة في التبني من بعض الجهات.	أنظمة إدارة المحتوى، بوابات إلكترونية، نظم توثيق.	تعزيز التكامل المؤسسي لدعم السياحة المستدامة.
6	نظم مراقبة بيئية وسياحية ذكية	رصد مستمر للآثار البيئية والاجتماعية للسياحة.	إمكانية التدخل المبكر لتقليل الأضرار.	دعم صيانة المواقع وحماية الموارد.	تكلفة تركيب وصيانة الأنظمة.	حساسات، أجهزة إنترنت الأشياء(IoT) ، تحليلات البيانات.	حماية الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ.
7	تحليلات البيانات الكبيرة (Big Data)لاتخاذ القرارات التخطيطية	تحليل بيانات ضخمة لتعزيز التوقعات والتخطيط.	دعم تخطيط استراتيجي وتحديد الأولويات.	تحسين استجابة السياسات والتكيف السريع.	تحديات في الخصوصية والأمن الإلكتروني.	أدوات تحليلات بيانات، أنظمة تخزين، برامج ذكاء اصطناعي.	تعزيز مرونة واستدامة قطاع السياحة والحضر.

المصدر: المؤلفون

الشكل رقم (1)

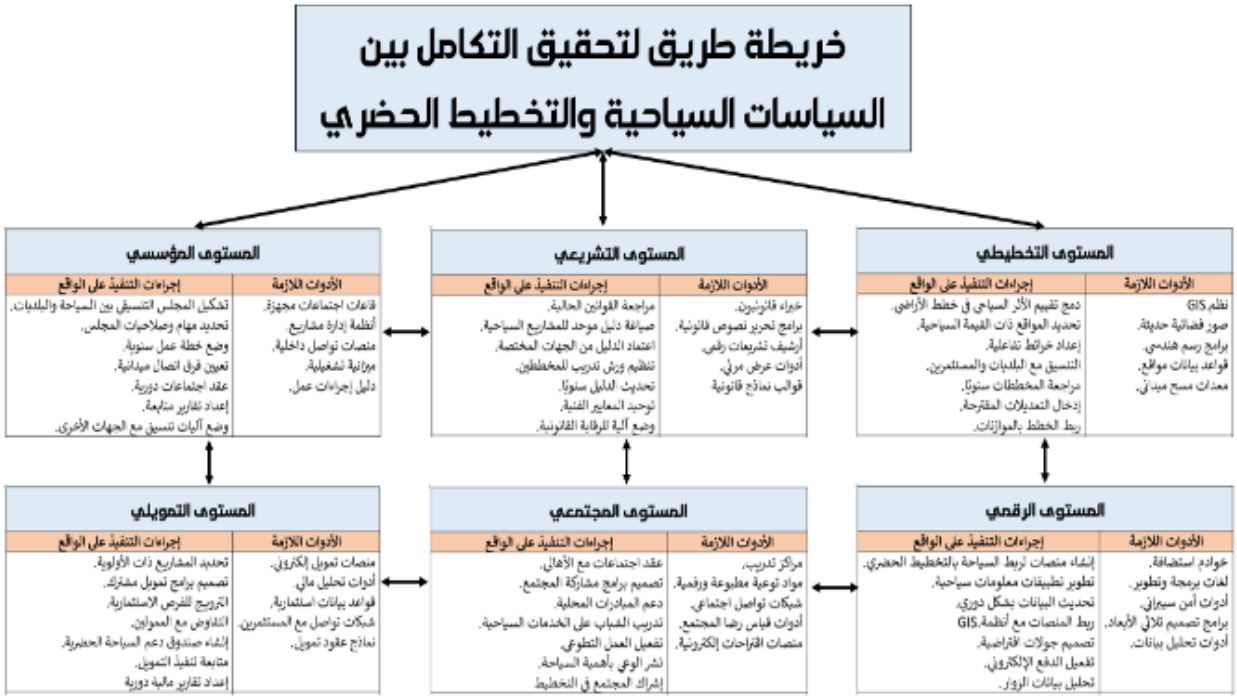

الخاتمة:

تشير الأدبيات الدولية والتقارير الصادرة عن منظمات مرموقة إلى أن غياب التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بالتخطيط الحضري والسياحة يؤدي إلى تنفيذ مشاريع سياحية غير مندمجة بشكل فعّال ضمن النسيج العمراني، مما يقلل من استدامتها وأثرها الاجتماعي والاقتصادي .(UN-Habitat, 2020)

بالإضافة إلى ذلك، يبرز التناقض بين الخطط الهيكلية طويلة الأمد والخطط التسويقية السياحية كأحد العوامل التي تؤدي إلى صراعات في تخصيص الموارد وتنظيم الوجهات السياحية، مما يؤثر سلبًا على الفعالية الكلية للسياسات التنموية (OECD, 2018).

لمعالجة هذه التحديات، توصي منظمة السياحة العالمية (UNWTO) بإنشاء هيئات أو وحدات عمل مشتركة تُعنى بتنسيق السياسات بين القطاعات الحضرية والسياحية، بهدف ضمان التكامل والتعاون بين الأطراف المختلفة .(UNWTO, 2019) .

علاوة على ذلك، تؤكد تقارير البنك الدولي على أهمية إشراك السكان المحليين في رسم السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية السياحية، حيث يعزز هذا التشارك من قبول المجتمع للمشاريع ويضمن استفادته من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها.(World Bank, 2017) .

التوصيات:

استنادًا إلى نتائج الدراسة والتحليل النقدي، يُوصى بما يلي لتعزيز التكامل بين السياسات السياحية والتخطيط الحضري في المدن العربية:

1. إجراء إصلاح هيكلي شامل للمؤسسات السياحية والحضرية بهدف ضمان تنسيق أفضل وتكامل فعّال بين الجهات المعنية. يُبرز تقرير منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat, 2020, ص. 45

2. تحديث الأطر القانونية والتشريعية لتشمل متطلبات تقييم الأثر الحضري والاجتماعي للمشاريع السياحية ضمن المخططات الهيكلية. تؤكد منظمة السياحة العالمية (UNWTO, 2019) ص. 32 (على ضرورة إدماج تقييم الأثر كجزء أساسي في التخطيط السياحي لضمان حماية النسيج الحضري وحقوق المجتمعات المحلية.
3. تطوير واعتماد مؤشرات أداء مشتركة لقياس فعالية التكامل بين التخطيط الحضري والسياحي، تشمل جوانب بيئية، اجتماعية، واقتصادية.
4. تبني مقاربة تشاركية شاملة في إعداد الخطط السياحية والحضرية، من خلال إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة. وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2018) ص. 56
5. اعتماد خريطة طريق واضحة كمرجع استراتيجي في صياغة السياسات الوطنية والإقليمية، تضمن تنفيذ الخطوات المرحلية مع آليات للرصد والتقييم المستمرين.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات (/https://sdasmart.org/jsconf)

قائمة المراجع

1. Al-Asadi, M. S. A. (2024, May). *[Title of the study in English]. Journal of Sustainable Studies – The Scientific Association for Sustainable Educational Studies*, 1221–1240. Retrieved from https://search.mandumah.com
2. Al-Bayt Al-Ahwari – Eco-Tourism Project. (2023). *An eco-friendly house built from sustainable local materials (reed, papyrus, mud), serving as an eco-lodge within the marshes and directly supporting eco-tourism; inaugurated with the contribution of the International Organization for Migration. Independent Arabia*.
3. Al-Hamarneh, A., & Steiner, C. J. (2004). *Islamic tourism: Rethinking the strategies of tourism development in the Arab world after September 11, 2001. Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, 24*(1), 175–182. https://doi.org/10.1215/1089201X-24-1-175 ResearchGate

4. Al-Juhani, T. H. D. (2019). Urban tourism: Towards a sustainable tourism model for medium-sized cities — Al-Ula city as a case study. *The Egyptian Journal of Environmental Change*, 11(3), 1–38. Retrieved from https://journals.ekb.eg
5. Elshaer, I. A., & Azazz, R. M. (2020). Tourist satisfaction and loyalty in heritage tourism: The role of authenticity and heritage preservation in Egypt. *International Journal of Heritage Studies, 26*(8), 746–763. *(DOI not found)*
6. European Commission. (2019). *Coordinating urban policies for sustainable development*.
7. Gössling, S. (2001). Tourism, economic development and the environment: Conflicts and compromises. *Journal of Sustainable Tourism, 9*(4), 321–326.
8. Hajjir, J. S. (2025). *Sustainable tourism*. Amman, Jordan: Author.
9. Sharpley, R., & Telfer, D. J. (2002). *Tourism and development: Concepts and issues*. Channel View Publications.
10. United Nations "Al-Sumari" Project. (2020). *A cultural and economic project for the rehabilitation of the marshes as a tourist destination: Including training of locals, infrastructure development, establishment of an eco-village in Al-Chibayish, and a factory for traditional boats and handicrafts*. Retrieved from https://algardenia.comzowaa.org
11. World Bank. (2017). *Tourism and urban development: Managing growth and sustainability*.
12. World Tourism Forum Lucerne. (2021). *Smart urban tourism and sustainable city planning*. WTFL.